

عنوان البحث

أثر الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في إدارة المخاطر المالية واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في

المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

عبيد محمد عبدالواحد

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الجوهرية للاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية إذ تشكل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المنشآت التجارية وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، كما تقوم بدور مهم في خلق فرص العمل وتمكين رواد الأعمال وتطوير القطاع الخاص، ويزداد دورها أهمية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة مع تطبيق رؤية 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة وهي التحولات التي جعلت من هذه الشركات عنصرًا رئيسيًا في تحقيق مستهدفات التنمية نظرًا لمرونتها وقدرتها على التكيف وسرعة استجابتها للمتغيرات مقارنة بالشركات الكبرى.

وعلى الرغم من هذا الدور المحوري إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة واسعة من التحديات التي قد تعيق قدرتها على الاستمرار والنمو، ومن أبرز هذه التحديات المخاطر المالية التي قد تتعرض لها نتيجة تقلبات السوق وعدم استقرار الأسعار وتغيرات أسعار الفائدة والتحديات المرتبطة بالتمويل والائتمان بالإضافة إلى الضغوط التشغيلية والقدرات المحدودة على التخطيط المالي طويل الأمد كما تواجه هذه الشركات صعوبات تتعلق بضعف البنية الإدارية ونقص الخبرات في مجال التحليل المالي والتنبؤ بالمخاطر، مما يجعلها أكثر عرضة للتعثّر وبالتالي أكثر حاجة إلى تبني ممارسات فعالة في إدارة المخاطر المالية لضمان قدرتها على الاستمرار في السوق.

إن إدارة المخاطر المالية لم تعد مجرد أداة مبنية على التحليل المحاسبي أو المالي فقط، بل أصبحت عملية إدارية متكاملة تحتاج إلى وعي إداري عالٍ وقدرات تحليلية واستراتيجية تمكن الإدارة من فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها الشركة وتقييم تأثيرها المحتمل واتخاذ القرارات المناسبة للتعامل معها، وفي هذا الإطار يمثل الوعي الإداري أحد أهم العناصر المؤثرة في فعالية إدارة المخاطر المالية فهو يعكس مستوى إدراك المديرين لمفهوم المخاطر وقدرتهم على قراءة المؤشرات المالية وتشخيص المشكلات قبل وقوعها وربط القرارات اليومية بالنتائج المالية المحتملة، ويمثل كذلك قدرة الإدارة على تفسير التغيرات في البيئة الاقتصادية وتوظيف المعلومات المتاحة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

ويكتسب الوعي الإداري أهمية إضافية في الشركات الصغيرة والمتوسطة لأنها غالبًا ما تعتمد على قرارات متخذة من قبل أشخاص محدودي الخبرة المالية أو يعملون في بيئات تفتقر إلى الهياكل الإدارية الرسمية، كما أن الكثير من هذه

الشركات لا تمتلك وحدات متخصصة لإدارة المخاطر أو لتحليل البيانات المالية مما يجعل مستوى الوعي الإداري لدى القيادات عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المالي والحد من التعثر، فالمدير الذي يمتلك المعرفة والخبرة والرؤية هو الأقدر على فهم المؤشرات المالية وتحديد مواطن الخطر والاستجابة لها بطريقة مبكرة وفعالة.

إلى جانب الوعي الإداري فإن الثقافة التنظيمية تمثل بعداً مهماً في تشكيل سلوك العاملين داخل المؤسسة وفي توجيه آليات اتخاذ القرار وترسيخ قيم الالتزام والتعاون والشفافية والتعلم وهي عوامل ترتبط بشكل مباشر بفاعلية إدارة المخاطر المالية، إذ تعتمد عملية إدارة المخاطر بصورة كبيرة على تبادل المعلومات بين الأقسام وعلى مدى استعداد العاملين للإبلاغ عن المشكلات والتحديات التي قد تواجههم وعلى قدرة المؤسسة على خلق بيئة داخلية داعمة لعمليات المراجعة والتقييم المستمر، كما أن وجود ثقافة تنظيمية إيجابية يجعل الموظفين أكثر التزاماً بتطبيق السياسات المالية ويزيد من قدرتهم على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في البيانات المالية أو العمليات التشغيلية. إن الثقافة التنظيمية التي تركز على الشفافية والانفتاح وتقبل النقد البناء وتقدير التعلم المستمر تعزز قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر لأنها تخلق بيئة عمل يشعر العاملون فيها بأن مسؤولية إدارة المخاطر ليست محصورة في المستوى الإداري الأعلى بل هي مسؤولية جماعية تشارك فيها جميع الأقسام، وفي المقابل فإن الثقافة التنظيمية السلبية التي تقوم على الفردية أو إخفاء الأخطاء أو مقاومة التغيير قد تؤدي إلى استقبال المخاطر بصورة متأخرة مما يزيد من احتمالية تفاقمها ويعرض الشركة للمزيد من الخسائر.

وفي ظل الواقع الاقتصادي الذي يواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ومع استمرار التحولات الاقتصادية وارتفاع مستوى التنافسية في الأسواق فإنه يصبح من الضروري دراسة العوامل التي تؤثر في قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستدامة المؤسسية، فالاستدامة لم تعد مجرد هدف اقتصادي بل أصبحت شرطاً لنجاح أي منشأة في السوق وتقوم الاستدامة على قدرة الشركة على التكيف مع المتغيرات والمحافظة على استقرارها المالي والتشغيلي واستثمار مواردها بفعالية، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن إدارة المخاطر المالية تعد أحد المفاتيح الجوهرية لتحقيق الاستدامة لأنها تمكن المؤسسة من توقع الأزمات والاستعداد لها وتقليل الآثار السلبية عند حدوثها. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل الأثر التكاملي لكل من الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في نجاح إدارة المخاطر المالية، واستكشاف كيف تؤثر هذه العوامل في قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة على

تحقيق الاستدامة، فمن المهم فهم ليس فقط كيفية تأثير كل متغير بشكل منفصل بل أيضاً كيفية تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض لتكوين إطار شامل يساعد الشركات على بناء نظم أكثر كفاءة لإدارة المخاطر المالية. وتزداد أهمية هذه الدراسة في السياق السعودي نظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل محوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية، ولأن العديد من هذه الشركات ما تزال تعتمد بشكل كبير على القرارات الفردية والخبرات الشخصية في إدارة شؤونها المالية دون الاعتماد على أدوات تحليلية أو سياسات واضحة لإدارة المخاطر مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، إن دراسة العلاقة بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية تقدم نموذجاً يمكن تطبيقه على قطاعات مختلفة داخل بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة كما يوفر إطاراً علمياً يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات الإدارية والاستراتيجيات المالية التي تهدف إلى رفع مستوى الأداء والاستدامة.

وبناء على ذلك تهدف هذه المقدمة إلى وضع إطار نظري شامل يمهد لفهم أعمق لمشكلة البحث ويبرز أهمية دراسة العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة في إدارة المخاطر المالية واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تطوير المعرفة العلمية وإثراء الأدبيات المتعلقة بهذا المجال ويدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في دعم الاقتصاد الوطني السعودي، لما تلعبه من دورٍ محوري في تنويع مصادر الدخل وتوليد فرص العمل وتعزيز الابتكار داخل الاقتصاد، وهو ما جعلها تحظى باهتمام كبير في السياسات الاقتصادية الحديثة للمملكة، خاصة في ظل التحولات التي جاءت بها رؤية السعودية 2030 والتي جعلت من هذا القطاع ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من المكانة المتنامية لهذه الشركات والدعم الواسع الذي تقدمه الجهات الحكومية لرفع كفاءتها وتمكينها من النمو إلا أن واقعها العملي يكشف عن تحديات مالية وإدارية مستمرة تهدد استقرارها وقدرتها على البقاء في السوق، وتأتي المخاطر المالية في مقدمة هذه التحديات لما لها من تأثير مباشر على الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركات وعلى قدرتها على مواجهة التغيرات غير المتوقعة في بيئة الأعمال.

وتشير التقارير المحلية والدولية إلى أن نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في التعامل مع التقلبات الاقتصادية ومخاطر السوق والتمويل، وأن كثيراً منها يفتقر إلى آليات واضحة ومنهجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية. ويؤدي هذا النقص في الممارسات الوقائية إلى اتخاذ قرارات مالية غير مدروسة أو مبنية على تقديرات شخصية لا تستند إلى تحليل منهجي مما يرفع احتمالات التعثر المالي، بل إن بعض الشركات تضطر للخروج من السوق بشكل كامل نتيجة عدم قدرتها على الصمود أمام الأزمات المالية المتكررة أو الظروف الاقتصادية غير المستقرة. ويُعزى جزء كبير من هذه الإشكالات إلى محدودية القدرات الإدارية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال الوعي الإداري بالمخاطر وأساليب تحليل البيانات المالية والاستجابة للمستجدات الاقتصادية.

ومن العوامل المؤثرة بعمق في قدرة الشركات على التعامل مع المخاطر ضعف مستوى الوعي الإداري لدى القادة والمديرين، إذ تشير الأدبيات المتخصصة إلى أن الشركات التي تفتقر إدارتها إلى معرفة كافية بأدوات التحليل المالي وأساليب تقييم المخاطر تكون أكثر عرضة لاتخاذ قرارات عالية المخاطر أو غير مبنية على أسس علمية. ويعود هذا الضعف إلى عدة أسباب منها الاعتماد الكبير على الخبرة الشخصية بدلاً من المعرفة المهنية، وعدم وجود برامج تدريبية متخصصة داخل الشركات، بالإضافة إلى قصور في استخدام البيانات التحليلية والممارسات الحديثة لإدارة المخاطر، ويصبح هذا التحدي أكثر وضوحاً في الشركات الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على مدير واحد أو مجموعة صغيرة من الإداريين الذين يؤدون مهام متعددة دون تخصص دقيق في الشؤون المالية.

وفي السياق ذاته تلعب الثقافة التنظيمية دوراً محورياً في توجيه السلوك المؤسسي وتحديد مدى التزام الموظفين والمديرين بتطبيق سياسات إدارة المخاطر المالية، فالثقافة التنظيمية هي الإطار الذي يحدد طبيعة العلاقات داخل الشركة وأنماط التواصل ومدى الشفافية في تبادل المعلومات ومدى تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن المشكلات المحتملة، وتواجه بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ثقافة تنظيمية تتسم بالجمود أو قلة الانفتاح أو ضعف التشارك في المعلومات مما يجعل إدارة المخاطر عملية معقدة وغير فعّالة، حيث يتم التعامل مع المشكلات بعد وقوعها بدل توقعها أو منعها. كما أن بعض الشركات تعاني من مقاومة التغيير، وهي سمة تنظيمية تقلل من قدرتها على تبني الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر المالية أو تحسين نظم الرقابة الداخلية.

ورغم وجود عدد من الدراسات التي تناولت كل من الوعي الإداري أو الثقافة التنظيمية أو إدارة المخاطر المالية بصورة منفصلة، إلا أن الأدبيات التي تربط بين هذه المتغيرات مجتمعة في السياق السعودي ما تزال محدودة، وهو ما

يبرز وجود فجوة معرفية بحاجة إلى دراسة معمقة تدرس تأثير العوامل الإدارية والتنظيمية على فعالية إدارة المخاطر المالية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تأثير هذه العوامل على الاستدامة المؤسسية ما يزال غير واضح بالشكل الكافي إذ تتطلب الاستدامة المالية والتشغيلية قدرة الشركة على التعامل مع المخاطر بفاعلية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال إدارات واعية وثقافة تنظيمية داعمة.

وتزداد أهمية معالجة هذه المشكلة في ظل حقيقة أن الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تتعلق بالتمويل وإدارة السيولة وإدارة التدفقات النقدية، وهي تحديات قد تتفاقم في غياب إدارة فعالة للمخاطر مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية أو الصدمات المفاجئة مثل التغيرات في الطلب أو الاضطرابات في سلسلة التوريد أو الضغوط التشغيلية، وتؤكد الدراسات أن الشركات التي لا تمتلك ثقافة تنظيمية واضحة أو لا تتمتع إداراتها بالوعي الكافي تكون أقل قدرة على التكيف مع هذه التحديات، مما يهدد استدامتها على المدى البعيد.

ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في عدم وضوح دور الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المالية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وفي غياب المعرفة الكافية حول كيفية تأثير هذه العوامل في تحقيق الاستدامة المؤسسية لهذه الشركات. ويستدعي هذا الوضع دراسة علمية تتناول هذه المتغيرات بصورة تكاملية بهدف بناء نموذج إداري يساعد هذه الشركات على تطوير قدراتها في إدارة المخاطر وتعزيز قدرتها على الصمود والنمو، بما ينعكس على استدامة أدائها المالي والتشغيلي ويعزز دورها في الاقتصاد الوطني. ويُعد ضعف الوعي الإداري بأدوات التحليل المالي وإدارة المخاطر أحد أبرز الأسباب التي تعمق هذه الإشكالية، كما أن الثقافة التنظيمية السائدة في بعض الشركات والتي تتسم أحياناً بضعف التواصل وغياب الشفافية أو مقاومة التغيير تؤثر بشكل مباشر على فعالية تطبيق سياسات إدارة المخاطر، ورغم توافر أدبيات واسعة حول إدارة المخاطر المالية فإن الدراسات التي تربط بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في السياق السعودي ما تزال محدودة.

وتبرز مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية فيما يتعلق بدور الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في تحسين ممارسات إدارة المخاطر المالية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ولا يزال تأثير هذه العوامل على الاستدامة المؤسسية غير واضح بشكل كافٍ، مما يستدعي دراسة علمية معمقة يمكن أن تساهم في صياغة نموذج إداري يعزز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ضوء الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، حيث تشكل النسبة الأكبر من المنشآت وتعد مساهمًا أساسيًا في نمو الناتج المحلي وتوفير فرص العمل وتنشيط الحركة التجارية والصناعية، ومع التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة العربية السعودية أصبحت هذه الشركات عرضة لمجموعة من المخاطر المالية والإدارية التي قد تهدد قدرتها على الاستمرار والنمو، وهو ما يستلزم الحاجة إلى دراسات علمية معمقة تركز على العوامل القادرة على تعزيز استقرار هذه الشركات وحمايتها من التعثر المالي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم إطار تحليلي شامل يساعد في فهم طبيعة العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة في إدارة المخاطر المالية، وفي مقدمتها الوعي الإداري والثقافة التنظيمية.

وتبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الوعي الإداري باعتباره أحد العوامل الرئيسية في تحسين جودة اتخاذ القرار المالي، فالوعي الإداري لا يمثل مجرد معرفة نظرية بالمفاهيم المالية بل هو قدرة على التحليل والتفسير والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، واستيعاب المؤشرات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر في أداء الشركات، كما أن المديرين الذين يمتلكون مستويات مرتفعة من الوعي الإداري يكونون أكثر قدرة على قراءة البيانات المالية والتعامل مع الانحرافات في المؤشرات التشغيلية والمالية بكفاءة أعلى، مما يجعلهم قادرين على اتخاذ قرارات رشيدة ومرتكزة على رؤية واضحة. إن فهم هذا العامل يسهم في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجنب القرارات العشوائية التي غالبًا ما تقودها إلى التعثر المالي ويجعلها أكثر قدرة على وضع خطط مستقبلية تستند إلى تحليل علمي دقيق.

كما تتجلى أهمية الدراسة في تركيزها على الثقافة التنظيمية، وهو متغير غالبًا ما يتم إغفاله عند دراسة إدارة المخاطر المالية رغم تأثيره العميق في السلوك التنظيمي وفي جودة تطبيق السياسات والإجراءات داخل الشركة، فالثقافة التنظيمية لا تحدد فقط الطريقة التي يتصرف بها العاملون، بل تشكل البيئة الداخلية التي تتفاعل فيها القرارات الإدارية والأنشطة المالية، والثقافة الإيجابية القائمة على الثقة والتعاون وتبادل المعرفة تعزز قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر، لأنها تساعد على خلق مناخ عمل يتشجع فيه الموظفون على الإبلاغ عن المشكلات مبكرًا، كما تدعم التزامهم بتطبيق إجراءات الرقابة المالية، أما الثقافة التي تتسم بضعف التواصل أو مقاومة التغيير أو غياب الشفافية فتُضعف من قدرة الشركة على اكتشاف المخاطر في مرحلة مبكرة، وتعرق تطبيق خطط الإدارة الوقائية.

ومن الجوانب التي تعزز أهمية هذه الدراسة أنها تتناول العلاقة التفاعلية بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية

وإدارة المخاطر المالية، وهو جانب لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة خصوصًا في السياق المحلي السعودي. فمعظم الدراسات تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل عن الآخر، دون التركيز على تأثيرها المشترك أو المتداخل في رفع مستوى الاستدامة المالية للشركات. ولذلك توفر هذه الدراسة قيمة علمية مضافة من خلال بناء نموذج يوضح كيف يمكن للعوامل الإدارية والتنظيمية أن تعمل معًا لتعزيز إدارة المخاطر المالية مما يفتح المجال لمزيد من البحوث التطبيقية في هذا المجال.

وتتضح أهمية هذه الدراسة أيضًا من خلال ارتباطها المباشر بهدف وطني محوري يتمثل في رفع مستوى استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد عليها خطط التنمية الاقتصادية في المملكة، فالقدرة على الاستدامة تتطلب وجود آليات واضحة لإدارة المخاطر المالية، لأن الشركات التي لا تستطيع التنبؤ بالمخاطر أو التعامل معها تكون أكثر عرضة للانكماش أو الخروج من السوق. ومن هنا فإن الدراسة تقدم منظورًا جديدًا يفيد صناع السياسات في الجهات الحكومية مثل هيئة منشآت والمؤسسات التمويلية والبنوك، حيث يمكن استخدام نتائج الدراسة في تصميم برامج تدريبية تستهدف رفع مستوى الوعي الإداري داخل الشركات، أو في تبني سياسات تشجع على بناء ثقافة تنظيمية داعمة للحوكمة المالية.

كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية من كونها تقدم توصيات عملية قابلة للتنفيذ يمكن أن تسهم في تحسين أداء الشركات بشكل مباشر. فالشركات التي تستطيع قياس مستوى وعي إدارتها والتعرف على خصائص ثقافتها التنظيمية تكون في وضع أفضل لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وتكون أكثر قدرة على بناء آليات حماية داخلية تساعد على التعامل مع التحديات المالية، ويمكن للنتائج المتوقعة أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير ممارسات أكثر نضجًا في مجال إدارة المخاطر المالية، مما يزيد من قدرتها على جذب التمويل والاستثمار ويعزز استقرارها على المدى الطويل.

وتبرز أهمية أخرى للدراسة من خلال مساهمتها في سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تفتقر البيئة المحلية إلى دراسات كافية تستكشف العلاقة بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية والاستدامة. وبالتالي فإن الدراسة تمثل إضافة معرفية تسهم في بناء قاعدة بيانات علمية يمكن الاعتماد عليها من قبل الباحثين والجهات ذات العلاقة.

وأخيرًا تكمن أهمية الدراسة في قدرتها على الدمج بين البعدين الكمي والنوعي في تحليل الظاهرة، وهو ما يمنحها قوة إضافية في تفسير العلاقات بين المتغيرات ويجعل نتائجها أقرب إلى الواقع العملي الذي تعيشه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وبذلك تمثل الدراسة خطوة مهمة نحو فهم أكثر شمولية واستدامة لإدارة المخاطر المالية، بما يسهم في دعم استقرار القطاع الخاص وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى تحليل أثر الوعي الإداري والثقافة التنظيمية على فعالية إدارة المخاطر المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به هذه الشركات في الاقتصاد الوطني وإلى التحديات المالية والإدارية التي تواجهها في ظل بيئة أعمال تتسم بالتقلب وعدم اليقين، وتنبع أهمية هذا الهدف من كون إدارة المخاطر المالية تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المؤسسي وضمان الاستدامة، وهو الأمر الذي يجعل من فهم العوامل الداخلية المؤثرة عليها خطوة محورية لتوجيه السياسات الإدارية واتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة.

وانطلاقاً من هذا الهدف الرئيسي تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تهدف إلى بناء تصور شامل ومتكامل حول طبيعة العلاقة بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية، وذلك على النحو الآتي:

1. تحليل أثر الوعي الإداري على مستوى فعالية إدارة المخاطر المالية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة: يُعد الوعي الإداري أحد أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الشركات في التعامل مع المواقف الخطرة وفي اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ومن هذا المنطلق يستهدف هذا الهدف تحليل مدى إدراك الإدارة لمفاهيم المخاطر المالية، بما يشمل قدرتها على التعرف على مصادر المخاطر وتصنيفها وتقدير تأثيرها المحتمل ومن ثم اختيار الأدوات والأساليب المناسبة للتحوط منها.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح كيف يسهم مستوى الوعي الإداري في تحسين جودة عمليات التخطيط المالي ورفع كفاءة الرقابة الداخلية وتجنب التعرض للمخاطر غير المحسوبة، ويتضمن ذلك مناقشة العوامل الفردية المرتبطة

بمستوى تأهيل القادة الإداريين كالمهارات التحليلية والخبرة العملية ومدى جاهزيتهم لتطبيق ممارسات إدارة المخاطر وفقاً لأفضل المعايير المعتمدة.

ومن المتوقع أن يساهم هذا التحليل في الكشف عن الفجوات المعرفية أو المهارية التي قد تعيق تبني منظومة فعالة لإدارة المخاطر، مما يمهد لوضع توصيات مهنية تُسهم في رفع كفاءة القيادات الإدارية.

2. تحديد دور الثقافة التنظيمية في تعزيز أو إضعاف قدرة الشركات على تبني ممارسات فعالة في إدارة المخاطر المالية: تركّز الدراسة في هذا الهدف على استكشاف طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الإطار المرجعي الذي يحدد سلوك العاملين ويؤثر في توجهاتهم نحو التغيير والتطوير والمبادرة. إذ تلعب الثقافة التنظيمية دوراً محورياً في تشكيل وعي الموظفين والمستويات الإدارية العليا بأهمية إدارة المخاطر، وفي مدى استعدادهم لتطبيق الإجراءات والسياسات المالية الضرورية.

ويشمل ذلك تحليل القيم المشتركة وأنماط القيادة وأساليب التواصل الداخلي ومدى تبني ثقافة تنظيمية داعمة للشفافية والمساءلة وتداول المعلومات. فمن المعروف أن الشركات التي تتمتع بثقافة مرنة وابتكارية تُعد أكثر قدرة على استيعاب المخاطر والتعامل معها بكفاءة مقارنة بالشركات ذات الثقافة التقليدية الصارمة التي قد تعيق تبني إجراءات وقائية أو تطوير آليات جديدة لإدارة المخاطر.

كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الثقافة التنظيمية في التشجيع على اتخاذ قرارات مبنية على البيانات، وفي دعم عمليات التدريب والتطوير المستمر المتعلقة بإدارة المخاطر. وقد يشمل ذلك أيضاً دراسة تأثير الثقة المتبادلة داخل المنظمة ومدى توافر بيئة عمل تحفّز على الإبلاغ المبكر عن المشكلات المحتملة.

3. استكشاف العلاقة بين إدارة المخاطر المالية والاستدامة المؤسسية للشركات الصغيرة والمتوسطة:

يعمل هذا الهدف على الربط بين فعالية إدارة المخاطر المالية وبين قدرة الشركات على تحقيق الاستدامة طويلة الأجل، إذ تُواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات مالية متكررة، مثل تقلب الإيرادات وصعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكاليف التشغيل مما يجعل إدارة المخاطر المالية مكوناً ضرورياً لبناء نموذج استدامة فعال.

وتسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تساهم من خلالها إدارة المخاطر في تحسين استقرار الأداء المالي وتقليل الخسائر المحتملة وتعزيز قدرة الشركة على استمرار عملياتها حتى في ظل الأزمات الاقتصادية. كما تتناول العلاقة بين إدارة المخاطر والتحسين المستمر للعمليات، إضافة إلى دورها في رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية وزيادة القدرة التنافسية للشركة. وبذلك سوف يتناول هذا الهدف أثر إدارة المخاطر على مجموعة من مؤشرات الاستدامة سواء المتعلقة بالجانب المالي أو التشغيلي أو التنظيمي، مما يوفر إطاراً مرجعياً يربط الممارسات المالية بالاستدامة المؤسسية.

4. بناء نموذج مفاهيمي يوضح التكامل بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية وأثر ذلك في تحقيق الاستدامة:

يهدف هذا الهدف إلى صياغة نموذج مفاهيمي شامل يجمع بين المتغيرات الثلاثة الرئيسة: الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية وربطها بهدف نهائي هو تحقيق الاستدامة المؤسسية، ويعمل هذا النموذج على توضيح العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه المتغيرات، كما يهدف إلى تفسير كيفية تفاعلها معاً لإنتاج أثر مركب على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويتناول النموذج دور الوعي الإداري باعتباره الأساس المعرفي الذي يمكن الإدارة من فهم المخاطر والتعامل معها، ودور الثقافة التنظيمية باعتبارها العامل الذي يؤثر على تبني الممارسات ورسوخها، ثم دور إدارة المخاطر باعتبارها التطبيق العملي للأدوات والآليات اللازمة للتحكم في المخاطر وتحقيق الاستدامة.

ويسهم هذا النموذج في توفير إطار تحليلي يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً سواء في الدراسات الأكاديمية أو في الممارسات العملية داخل بيئة الأعمال، كما يشكل مرجعاً يساعد الشركات على إعادة تقييم سياساتها الداخلية وتطوير آليات متكاملة لإدارة المخاطر المالية بشكل أكثر فاعلية ومرونة.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وفهم الدور الذي يلعبه الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة المؤسسية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا الغرض تم بناء مجموعة من التساؤلات البحثية التي تهدف إلى تفكيك عناصر المشكلة وتحديد

العلاقات المتبادلة بين متغيرات الدراسة. وتتمثل التساؤلات في التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية التالية:

أولاً: التساؤل الرئيسي للدراسة:

يتناول التساؤل الرئيسي كيفية إسهام كل من الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة المؤسسية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ويهدف هذا التساؤل إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، وما إذا كانت تشكل منظومة متكاملة تؤثر بصورة مشتركة في قدرة الشركات على مواجهة التحديات المالية والبقاء ضمن بيئة أعمال تنافسية ومتغيرة.

ويعد هذا التساؤل حجر الأساس الذي تنطلق منه بقية التساؤلات الفرعية، حيث يركز على فهم الصورة الشاملة للمتغيرات وطبيعة تأثيرها المتبادل ويمهد لبناء نموذج يفسر الديناميكية بين العوامل الإدارية والتنظيمية والمالية داخل تلك الشركات.

ثانياً: التساؤلات الفرعية للدراسة:

1. السؤال الفرعي الأول: مستوى الوعي الإداري وتأثيره في إدارة المخاطر المالية؟

يهدف هذا التساؤل إلى التعرف على مدى توافر الوعي الإداري لدى المديرين العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدى إدراكهم لطبيعة المخاطر المالية التي تواجه شركاتهم، ويتضمن هذا التساؤل بحث عدة جوانب مثل مستوى المعرفة بالمفاهيم المالية والقدرة على اتخاذ قرارات مبنية على التحليل ومدى اعتماد المديرين على أدوات تقييم المخاطر عند وضع الخطط المالية.

كما يتناول التساؤل كيفية تأثير هذا الوعي على فعالية إدارة المخاطر المالية، سواء من خلال تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر أو تعزيز القدرة على اختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها أو رفع كفاءة إجراءات الرقابة المالية، ويأتي هذا التساؤل بهدف الكشف عن الفجوات المعرفية التي قد تعيق بناء نظام متكامل لإدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2. السؤال الفرعي الثاني: دور الثقافة التنظيمية في دعم أو إعاقة ممارسات إدارة المخاطر المالية؟

يركز هذا التساؤل على دراسة مدى إسهام الثقافة التنظيمية السائدة داخل الشركات في تعزيز أو إضعاف ممارسات إدارة المخاطر المالية، ويشمل ذلك تحليل القيم المشتركة داخل المنظمة ومدى دعم القيادة العليا لعمليات تقييم المخاطر ومدى استعداد العاملين لقبول إجراءات التغيير المتعلقة بتحسين إدارة المخاطر.

كما يتناول هذا التساؤل تأثير البيئة التنظيمية على مدى الشفافية في تداول المعلومات المالية، ومدى الالتزام بالضوابط والإجراءات الداخلية، وأثر الحوار الداخلي والتواصل بين الإدارات المختلفة في تعزيز قدرة الشركة على التعامل مع المخاطر المحتملة.

ويعد هذا التساؤل مهماً لأنه يوضح ما إذا كانت الثقافة التنظيمية تشكل عامل تمكين أو معوقاً أمام تطبيق سياسات فعالة لإدارة المخاطر، وبالتالي يكشف عن البعد السلوكي والتنظيمي الذي لا يقل أهمية عن البعد المالي والإداري في الحد من المخاطر.

3. السؤال الفرعي الثالث: العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر المالية واستدامة الشركات؟

يسعى هذا التساؤل إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر المالية وبين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الاستدامة المؤسسية، ويتضمن ذلك تحليل مدى مساهمة إدارة المخاطر في تحسين استقرار الأداء المالي وتقليل الخسائر وتعزيز قدرة الشركات على النمو والمحافظة على حصتها في السوق. كما يهدف هذا التساؤل إلى فهم تأثير ممارسات إدارة المخاطر على عدة أبعاد من الاستدامة، مثل: استدامة العمليات التشغيلية والاستدامة المالية طويلة الأجل والقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية واستمرارية الموارد البشرية وبناء بيئة عمل مستقرة.

ويتيح هذا التساؤل للباحث تحليل مدى ارتباط فعالية إدارة المخاطر بالأداء المؤسسي الشامل، وما إذا كانت تمثل ركيزة أساسية لاستمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة اقتصادية ديناميكية.

4. السؤال الفرعي الرابع: دور إدارة المخاطر المالية كوسيط بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية والاستدامة المؤسسية؟

يتناول هذا التساؤل تحليل ما إذا كانت إدارة المخاطر المالية تمثل متغيراً وسيطاً بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية من جهة والاستدامة المؤسسية من جهة أخرى، ويركز التساؤل على فهم كيف يمكن لارتفاع مستوى الوعي الإداري ووجود ثقافة تنظيمية فعّالة أن يساهما في تحسين قدرة الشركة على إدارة المخاطر، وبالتالي تعزيز تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

كما يهدف إلى اختبار ما إذا كانت ممارسات إدارة المخاطر هي الآلية التي من خلالها تنتقل تأثيرات الوعي الإداري والثقافة التنظيمية إلى تحسين مؤشرات الاستدامة داخل الشركات، ويساعد هذا التساؤل في بناء تصور واضح للدور الوسيط الذي تلعبه إدارة المخاطر، مما يتيح إمكانية تطوير نموذج تفسيري متكامل لآلية تأثير المتغيرات المدروسة على الأداء المؤسسي.

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تتمثل في وجود ارتباط وأثر مباشر بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية للشركات في قدرتها على إدارة المخاطر المالية وبما ينعكس ذلك بشكل مباشر على استدامة تلك الشركات، وتتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية تتمثل في الفرضيات التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي الإداري في إدارة المخاطر المالية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية في إدارة المخاطر المالية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية على الاستدامة المؤسسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الفرضية الفرعية الرابعة: تلعب إدارة المخاطر المالية دوراً وسيطاً بين الوعي الإداري والاستدامة المؤسسية.
- الفرضية الفرعية الخامسة: تلعب إدارة المخاطر المالية دوراً وسيطاً بين الثقافة التنظيمية والاستدامة المؤسسية.

تناولت الدراسات السابقة عدداً من المحاور ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، من أبرزها الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد ركزت بعض الدراسات على كل متغير منفرداً في حين سعت دراسات أخرى إلى الربط بين اثنين أو أكثر من هذه المتغيرات في سياقات تنظيمية مختلفة.

1. دراسة (Al-Faryan, 2021)، بعنوان إدارة المخاطر المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة

العربية السعودية:

- أظهرت الدراسة أن محدودية الوعي الإداري بالمخاطر المالية يعد عاملاً رئيسياً في زيادة احتمالات التعثر المالي.
- بينت الدراسة أن نقص المعرفة بالأدوات المالية الحديثة يقلل من قدرة الشركات على التنبؤ بالمخاطر.
- أكدت الدراسة أهمية تطوير مهارات المديرين في قراءة المؤشرات المالية لاتخاذ قرارات أكثر وعياً.
- أوصت الدراسة بتطبيق نظم واضحة لإدارة المخاطر لتحسين الاستدامة المالية للشركات.

2. دراسة (Schein, 2016)، بعنوان الثقافة التنظيمية وأثرها في تشكيل سلوك الأفراد داخل المؤسسة:

- أوضحت الدراسة أن الثقافة التنظيمية القائمة على الشفافية والانفتاح تعزز قدرة المؤسسة على التعامل مع الأزمات.
- أثبتت أن ثقافة التعلم المستمر تزيد من استعداد الموظفين للتعامل مع المخاطر المالية.
- بينت الدراسة أن القيم التنظيمية تؤثر مباشرة في مستوى الالتزام بتطبيق سياسات إدارة المخاطر.
- أظهرت الدراسة أن ثقافة الإبلاغ المبكر عن المشكلات تساهم في تقليل الخسائر.

3. تقرير (OECD, 2022)، بعنوان استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية:

- أكد التقرير أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة تحقق معدلات بقاء أعلى.
- أظهر التقرير أن الثقافة التنظيمية الداعمة للحوكمة ترفع من مستوى الاستدامة طويلة الأمد.
- بين التقرير أن ضعف الوعي المالي يعد عائقاً لنجاح سياسات الاستدامة.
- أوصى التقرير بضرورة دمج الثقافة التنظيمية مع سياسات إدارة المخاطر لتحقيق استدامة أكبر.

4. دراسة (Al-Swidi & Mahmood, 2012)، بعنوان العلاقة بين الثقافة التنظيمية والأداء المؤسسي:

- أثبتت الدراسة أن الثقافة التنظيمية الإيجابية تدعم الأداء وتقلل من الأخطاء التشغيلية.
 - أظهرت الدراسة أن التزام الموظفين يرتبط بالقيم التنظيمية ويؤثر في الامتثال لإدارة المخاطر.
 - أكدت الدراسة أن بيئة العمل الداعمة تسهم في تحسين جودة اتخاذ القرار.
 - خلصت الدراسة إلى أن الثقافة القوية تزيد من قدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر.
5. دراسة (El-Kassar & Singh, 2019)، بعنوان الممارسات الإدارية الداعمة للاستدامة في الشركات

الصغيرة والمتوسطة:

- أوضحت الدراسة أن تعزيز الوعي الإداري يسهم في دعم الجهود نحو استدامة الشركات.
- أكدت الدراسة أن الثقافة التنظيمية المتكاملة تدعم تطبيق الاستراتيجيات المالية الوقائية.
- بينت الدراسة أن الشركات ذات الوعي التنظيمي المرتفع تواجه المخاطر المالية بصورة أفضل.
- أشارت الدراسة إلى أهمية الدمج بين الثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر في تحقيق النمو المستدام.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تفسر كيفية تأثير العوامل الإدارية والتنظيمية في إدارة المخاطر المالية واستدامة الشركات، وتعد نظرية السلوك التنظيمي إحدى أهم هذه النظريات حيث تفترض أن سلوك الأفراد داخل المنظمة يتأثر بمجموعة من القيم والمعتقدات والافتراضات المشتركة، والتي تشكل في مجموعها الثقافة التنظيمية. ومن ثم فإن الثقافة التنظيمية الإيجابية الداعمة للشفافية والمساءلة والتعلم التنظيمي تعزز من قدرة المؤسسة على تبني ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر.

كما تستند الدراسة إلى نظرية اتخاذ القرار والتي تركز على الكيفية التي يتخذ بها المدبرون قراراتهم في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين، وتؤكد هذه النظرية أن جودة القرار تتأثر بمستوى المعرفة والخبرة والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار، وهو ما يتوافق مع مفهوم الوعي الإداري الذي يشمل القدرة على فهم المعلومات المالية وتحليلها واستشراف المخاطر المحتملة.

وتعتمد الدراسة كذلك على نظرية إدارة المخاطر والتي تنظر إلى المخاطر باعتبارها جزءاً طبيعياً من النشاط الاقتصادي، وتدعو إلى التعامل معها وفق منهجية علمية تتضمن تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها ووضع

الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، وتبين هذه النظرية أن إدارة المخاطر الفعالة تتطلب بنية تنظيمية مرنة وثقافة مؤسسية تشجع على الإبلاغ المبكر عن المشكلات وتعزز العمل الجماعي والتنسيق بين الوحدات المختلفة.

أما من حيث الاستدامة فتستند الدراسة إلى مفهوم الاستدامة التنظيمية الذي يربط بين قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية والتشغيلية من جهة، وبين قدرتها على الاستمرار والتكيف مع التغيرات البيئية من جهة أخرى. وتعد إدارة المخاطر المالية أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق هذا التوازن، حيث تسهم في حماية الموارد وتقليل الخسائر المحتملة وتحسين فرص النمو طويل الأمد. وبناءً على هذه المنطلقات النظرية تسعى الدراسة إلى بناء إطار متكامل يوضح كيف يسهم الوعي الإداري والثقافة التنظيمية في دعم إدارة المخاطر المالية بما ينعكس إيجاباً على استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لفهم العلاقات بين الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية، وتستخدم الدراسة المنهج المختلط الذي يجمع بين الأسلوب الكمي عبر الاستبيان والأسلوب النوعي عبر المقابلات شبه المهيكلية.

وسيتيم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الطبقية لتمثيل قطاعات متعددة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل أدوات التحليل الإحصائي: المتوسطات والانحراف المعياري ومعامل الارتباط وتحليل الانحدار وإضافة إلى تحليل المقابلات باستخدام الترميز الموضوعي.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التي تم اختيارها بعناية بهدف جمع بيانات دقيقة وموثوقة تتعلق بمتغيرات البحث، وتتمثل هذه الأدوات فيما يأتي:

1. الاستبيان (Questionnaire):

يعد الاستبيان الأداة الرئيسية في الجانب الكمي من هذه الدراسة، وقد تم تصميمه لقياس المتغيرات التالية:

أ. الوعي الإداري:

يشمل مجموعة من العبارات التي تقيس مدى معرفة المديرين وفهمهم للمفاهيم المالية، وقدرتهم على تحليل المؤشرات واتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر.

ب. الثقافة التنظيمية

يتضمن عبارات تقيس مدى تأثير الثقافة الداخلية للمؤسسة على سلوك الموظفين، ومستوى التعاون، والشفافية، وتقبل التغيير.

ج. إدارة المخاطر المالية

يقيس مستوى تطبيق الشركات لآليات إدارة المخاطر، مثل تحليل المخاطر، الرصد، والاستجابة للمخاطر المالية المحتملة.

د. الاستدامة التنظيمية

يتضمن عناصر تقيس قدرة الشركة على الاستمرار والتكيف وتحقيق التوازن المالي والتشغيلي.

2. المقابلات (Interviews):

تستخدم هذه الأداة في الجانب النوعي من الدراسة، بهدف جمع بيانات أعمق حول:

- كيفية فهم المديرين للوعي الإداري.
- تأثير الثقافة التنظيمية في بيئة العمل.
- التحديات الفعلية التي تواجه الشركات في إدارة المخاطر المالية.
- تجارب عملية حول الاستدامة المالية.

خصائص المقابلات:

- تعتمد على أسئلة مفتوحة موجهة للمديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام المالية.
- تتيح للباحث حرية المتابعة وطرح أسئلة إضافية لفهم السياق بدقة أكبر.

- تُسجّل وتُحلّل باستخدام الترميز المفتوح والمحوري ضمن التحليل النوعي.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي توضح الإطار الذي يتم إجراء البحث ضمنه، وذلك بهدف ضمان وضوح نطاق الدراسة ودقة متغيراتها وتحديد المتغيرات والعوامل التي تقع ضمن اهتمام الباحث. وتمثلت هذه الحدود في أربعة أنواع رئيسية: حدود مكانية وحدود زمانية وحدود موضوعية وحدود خاصة بعينة الدراسة، وذلك كما يأتي:

1. الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مدن الرياض وجدة والدمام في المملكة العربية السعودية، وذلك نظراً لما تمثله هذه المدن من مراكز اقتصادية رئيسية تضم كثافة عالية من أنشطة الأعمال والمنشآت التجارية. وتم اختيار هذه المدن لعدة اعتبارات من أبرزها تنوع الأنشطة الاقتصادية فيها وارتفاع مستوى التنافسية وتوفر بيانات عمل تختلف في خصائصها التنظيمية والثقافية مما يعزز إمكانية قياس المتغيرات محل الدراسة بوضوح.

كما أن وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه المدن يتيح إمكانية الحصول على بيانات دقيقة وواسعة، ويعكس صورة أكثر شمولاً عن واقع إدارة المخاطر داخل هذا النوع من الشركات، ويسهم هذا التحديد المكاني أيضاً في تقليل تشتت الجغرافي وضمان إمكانية تنفيذ أدوات البحث (مثل الاستبانة أو المقابلات) بكفاءة وموثوقية.

2. الحدود الزمانية:

تُجرى الدراسة ضمن الإطار الزمني الممتد بين 2024 و2026م، ويأتي اختيار هذه الفترة الزمنية لعدة أسباب منها أنها مرحلة تشهد تغيرات اقتصادية وتقنية متسارعة في سوق الأعمال السعودي مما يجعل دراسة متغيرات مثل الوعي الإداري والثقافة التنظيمية وإدارة المخاطر المالية ذات أهمية خاصة.

كما أن هذا الإطار الزمني يمثل فترة مناسبة لجمع البيانات وتحليلها، ويسمح للباحث بمتابعة التطورات المستجدة التي قد تشهدها الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال تلك المرحلة، ويتيح هذا التحديد الزمني أيضاً إمكانية تقييم الوضع الراهن للمتغيرات محل الدراسة بعد التغيرات التنظيمية والاقتصادية التي مر بها القطاع الخاص في المملكة خلال السنوات السابقة.

3. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على مجموعة محددة من المتغيرات التي ترتبط مباشرة بموضوع البحث، وهي:

1. الوعي الإداري: ويشمل مستوى معرفة الإدارة بالمخاطر المالية وقدرتها على تحليلها والتعامل معها ومدى اعتمادها على أساليب وقرارات مالية مبنية على علم وخبرة.

2. الثقافة التنظيمية: بما تتضمنه من قيم ومعتقدات وسلوكيات وأنماط قيادية تؤثر على توجه المنظمة نحو إدارة المخاطر واستعداد العاملين لتبني إجراءات وقائية أو تطويرية.

3. إدارة المخاطر المالية: وتشمل السياسات والإجراءات المتبعة لتحليل وتقييم والتحكم في المخاطر المحتملة التي تؤثر على أداء الشركة واستقرارها المالي.

4. الاستدامة المؤسسية: باعتبارها أحد أهم النتائج المتوقعة لتحسين إدارة المخاطر، ومدى قدرة الشركة على الالتزام بمسار طويل الأجل يحقق الاستقرار والنمو.

ويأتي هذا التحديد الموضوعي بهدف التركيز على المتغيرات الأكثر تأثيراً في فعالية إدارة المخاطر المالية وإقصاء المتغيرات الأخرى التي لا ترتبط بشكل مباشر بموضوع البحث مما يضمن عمق التحليل ودقة النتائج.

4. حدود العينة:

تقتصر عينة الدراسة على الشركات المصنفة كمنشآت صغيرة ومتوسطة وفقاً للمعايير المعتمدة في المملكة العربية السعودية (من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات)، وتم استبعاد المنشآت الكبيرة أو متناهية الصغر لضمان تجانس العينة ولأن طبيعة التحديات المالية والإدارية في الشركات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك التي تواجه الشركات الكبيرة.

كما تمت مراعاة أن تكون الشركات المختارة من قطاعات متنوعة داخل المدن المحددة لتعزيز شمولية نتائج البحث، وتشمل العينة الإداريين وأصحاب القرار والعاملين في الأقسام ذات العلاقة بالجانب المالي والمخاطر، لكونهم الأكثر قدرة على تقديم بيانات دقيقة وموثوقة تعكس واقع المتغيرات المدروسة.

المراجع العربية:

1. أسعد، زينب أسعد، ويعقوب، عمر السيد (2023)، مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية. المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية.
2. حيمري، إيناس، وغمراني، منال (2024)، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين القرارات المالية بالشركة الوطنية للتأمين. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
3. بوقلوط، عبدالفتاح (2024)، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ميله. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
4. ابتسام، بلمرابط، وخولة، مرابط (2023)، دور القيادة الاستراتيجية في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة: دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة-. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. يوسف الحاج، نور الدائم الطيب (2025)، دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الأندية الرياضية السعودية 2025. مجلة إدارة المخاطر والأزمات.

المراجع الأجنبية:

1. Al-Faryan, Mohammad (2021). **Financial Risk Management Practices in Saudi SMEs**. Saudi Arabia.
2. Hillson, David (2019). **Managing Risk in Organizations: A Practical Guide**. New York, USA: Routledge.
3. COSO (2017). **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance**. USA: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.